المحكمة الرقمية

اعداد عمر رحيم

المقدمة

يلقن لطلبة كليات الحقوق في بلدنا ضمن محاور دروس ومحاضرات "مادة التنظيم القضائي" السياق التاريخي للنظام القضائي المغربي، ويجمع الباحثون على وجود أربع مراحل:

- مرحلة ما قبل الحماية؛
- مرحلة عهد الحماية؛
- فترة **1956-1974** بمغربة وتوحيد وتعريب القضاء؛
- فترة الإصلاحات الكبرى **1974 وما بعدها.**

ونعتقد أن مرحلتين جديدتين ولدتا، وطبعتا منظومة العدالة ببلادنا بعد دستور 2011 و المصادقة على ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي أستمد قوته من الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وموافقة جلالة الملك عليه، وهاتين المرحلتين الجديدتين هما:

- مرحلة توطيد استقلال السلطة القضائية؛
- ومرحلة إرساء مقومات المحكمة الرقمية.

وتختلف التعاريف حول مفهوم ومعنى المحكمة الرقمية، حيث أن ميثاق صلاح منظومة العدالة لم يعرف المقصود بالمحكمة الرقمية، فقط تحدث عن إرساء مقوماتها بتوفير الانظمة المعلوماتية الآمنة والبرامج المتعلقة بادارة القضايا والمساطر ،ووضع مخطط مديري لإرساء مقوماتها، بالإضافة إلى مواكبة تشريعية بتعديل المقتضيات القانونية، لاسيما الاجرائية منها بما يمكن من استعمال التكنولوجيات الحديثة في تصريف القضايا مام المحاكم، علاوة على اعتماد التوقيع الالكتروني وكذا الأداء الالكتروني.

وفي مقابل هذا التوصيف اجتهد بعض الباحثين في محاولة تقريب مفهوم المحكمة الرقمية وتعريفها، ففي كتابه " التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي عالي التقنية " عرف حازم الشرعة المحكمة الالكترونية كسلطة لمجموعة من القضاة تمكنهم نظر في الدعاوى بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن أنظمة قضائية تعتمد أسلوب البرنامج الحاسوبي عوضا عن الأسلوب الورقي في استقبال اللوائح والطلبات القضائية ونظر الدعوى ضمن برامج حاسوبية تعتمد أسلوب التحديد المسبق لوقائع الجلسات ، وأن هذا النظام –**يمكن-** للقضاة وأطراف الدعوى تقديم البيانات الخطية والشخصية دون داع للحضور إلى المحكمة ومن خلال مواقع إلكترونية ضمن الشبكة الخاصة بموقع المحكمة[1] **.**

---

[1] حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية ،وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010

وبالنسبة لصفاء أوتاني2 »تفرض المحكمة الإلكترونية أسلوبا غير مألوف في تسيير الإجراءات والمعاملات القضائية، وذلك بالتحول من الإجراءات المعتمدة كليا على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في قيد الدعوى، ومباشرة إجراءاتها، وحفظ ملفاته »

وفي فرنسا وحتى نأخذ هذا النموذج فقط كدولة غربية، لم تتطرق الترسانة القانونية المؤطرة لمشروع عدالة القرن **21**، التي تعد إصلاحا كبيرا للعدالة بفرنسا الى المحكمة الرقمية او الالكترونية ،فقط تم التنصيص على ان المشروع الذي تشتغل عليه وزارة العدل الفرنسية مشروع لبناء عدالة مبسطة وحديثة، وجعل العدالة اقرب الى المواطنين وأكثر فعالية، حديثة في اجراءتها سيما في تبليغ الاستدعاءات والطيات ومختلف وثائق العدالة3.

كما أنه تم تجنب الحديث عن الرقمنة الكلية للإدارة القضائية، والاكتفاء فقط بالحديث عن اللا تجسيد المادي للمساطر La dématérialisation des procédures في العديد من الكتابات التي تناولت موضوع حوسبة المحاكم والإدارة القضائية4 وكذا التنصيص على استغلال تقنية النظام السمعي البصري للمؤتمرات vision conférence وكذا الشاشات التفاعلية كما ذهبت الى ذلك "لجنة الاعلاميات والشبكة والتواصل الالكتروني"5.

وفي المغرب الحديث العهد بالتقنية والمعلوميات، لم يعرف أي شيئ في البداية عن المحكمة الرقمية أو الالكترونية، كل ما هنالك مبادرات لإدخال المعلوميات في التدبير اليومي وتصريف الاشغال بالمحاكم، وبعض هذا المبادرات تم تنفيذها في إطار التعاون الدولي منها:

- مشروع التعاون مع البنك الدولي لتحديث المحاكم التجارية؛
- مشروع التعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID؛
- مشروع التعاون مع الاتحاد الأوربي في إطار برنامج MEDA II.

ويعد هذا المشروع الأخير هاما، نظرا لما تم انجازه على مستوى تأهيل البنية التحتية المعلوماتية، والتجهيزات والمعدات المرتبطة بها بالإضافة الى وضع لبنات لأنظمة معلوماتية مندمجة لحوسبة ورقمنة الإجراءات والمساطر، ومهد لمرافعة لبناء محكمة رقمية في إطار ندوات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة ببلادنا ، حيث تم طرح تصور "محكمة نموذجية يشكل استعمال التكنولوجيات الحديثة أساسها في تصريف الأشغال وتدبير العمل اليومي بوحداتها، لتواكب متطلبات مجتمع الإعلام والمعرفة والإدارة الإلكترونية6 "، وهو ما استجاب له مهندسو

---

2 صفاء أوتاني: المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28- العدد الأول-2012

[3] أنظرالرابط في الموقع الالكتوروني : projet de loi ordinaire, du projet de loi organique pour la réforme judiciaire J21
http://www.justice.gouv.fr/publication/Projet_Loi_ReformeJ21-270715-A4.pdf

[4] Guillaume Didier, Gérard Sabater : Dématérialisation des procédures : « une révolution culturelle est nécessaire » in / LA SEMAINE JURIDIQUE – ÉDITION GÉNÉRALE N° 8. 20 FÉVRIER 2008.

[5] Le « tribunal du futur :Développer l'informatique et les nouvelles technologies de l'information (Quels métiers pour quelle justice ? RAPPORT D'INFORMATION 345 (2001-2002) - commission des lois le senat

[6] تأهيل وتحديث الادارة القضائية : واقع وأفاق من وثائق أشغال الندوة الجهوية السابعة للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة)غير منشور(

الميثاق الذي يعد ثمرة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة الذي تم تنصيب هيئته من طرف جلالة الملك يوم8 ماي 2012، حيث تم التنصيص ضمن توصياته على ارساء مقومات المحكمة الرقمية التي تعد هدفا من أهداف تحديث الادارة القضائية وتعزيز حكامتها.

إذن فالمحكمة الرقمية، وان لم يتم تعريفها، وتحديد معناها بشكل دقيق ، تعد من أهم توصيات ميثاق اصلاح منظومة العدالة الذي يعد خارطة طريق وزارة العدل والحريات والتزام الوزارة بتنزيلها وبناءها في افق سنة 2020.

فماهي مرجعية المحكمة الرقمية؟ أسسها ومقوماتها؟ وماهو دور المحامي في ارساء مقوماتها.

- مرجعية المحكمة الرقمية:

إن ورش إصلاح وتحديث الإدارة القضائية يعد من بين أهم الاوراش المفتوحة في مغرب القرن 21، على اعتبار ان القضاء يندرج في صلب الخيارات الإستراتيجية التي ترتكز عليها بلادنا لربح رهان التطور والتنمية[7].

فجلالة الملك في خطب عديدة تناول الأولوية التي يحضى بها القضاء في مجال الإصلاح، ودوره في دعم التنمية وتوطيد أسس الديمقراطية.

وكان خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى 20 غشت 2009 وثيقة هامة ، لما تضمنه من توجيهات هامة واهداف محددة منها:

- توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف؛
- تأهيل القضاء ليواكب التحولات الوطنية والدولية؛
- الاستجابة للحاجة الملحة في أن يلمس المواطنون الاثر الايجابي المباشر للإصلاح.

وتعتبر عملية تحديث وعصرنة الادارة القضائية مكون أساسي من مكونات الاصلاح الشامل للمنظومة القضائية ويدعم هذا التوجه المنطوق الملكي بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير، يوم 29 يناير 2003 أمر جلالة الملك حكومته الى " مواصلة الجهود لعصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات".[8]

[7] المخطط الاستراتيجي لتحديث الادارة القضائية (مديرية الدراسات والتعاون والتحديث) غير منشور.

[8] من الخطاب المولوي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير، يوم 29 يناير 2003 حيث جاء فيه: " وهكذا وتجسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض بالاستثمار، وتفعيلا لما ورد في رسالتنا الموجهة لوزيرنا الأول في هذا الشأن، فإننا ندعو حكومتنا إلى مواصلة الجهود لعصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات".

كما أن الحاجة الى استعمال التكنولجيات الحديثة والمعلوميات أصبح حاجة ملحة ومطلبا سواء من طرف المعنيين او المستعملين بالمحاكم (قضاة وموظفين)، باعتبار أن المعلوميات والرقمنة تساهم هي :

- ✓ الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المحاكم؛
- ✓ تقريب القضاء إلى مهنيي القضاء والمتقاضين؛
- ✓ تسريع وثيرة العمل الإداري والقضائي؛
- ✓ تبسيط إجراءات التقاضي لإنجازها عبر الخط؛
- ✓ تمكين المتقاضين من الاطلاع على مآل ملفاتهم وتتبعها في ظرف زمني قياسي وبأقل كلفة؛
- ✓ تسهيل عمل القضاة وكتابة الضبط والاستغناء عن الازدواجية؛
- ✓ تفاعل الإدارة القضائية مع محيطها؛
- ✓ دعم الشفافية والحكامة وتعزيز الأمن القضائي؛
- ✓ تحقيق الاحترافية والجودة في العمل القضائي؛
- ✓ جعل المواطن/ المتقاضي في صلب الاهتمام" Citizen centric"؛

واستعمال التكنولجيات الحديثة وانفتاح المحكمة/ الادارة القضائية على الرقمنة والتقنية الجديدة،تأسيسا لادارة إلكترونية ليس مجرد أداة مساعدة لتحسين إجراءات الادارة القضائية، لكنها أيضا أداة تمكين للتحول الاداري (أي التحول في عمل الادارة) واستحداث توجهات جديدة في تطوير وتقديم الخدمة العمومية.

أهداف المحكمة الرقمية:

حين نتحدث عن أهداف المحكمة الرقمية، فان ذلك يحيل الى مزايا الرقمنة واستعمال المعلوميات والاستعانة بالتقنية في تدبير وتصريف العمل اليومي بمرفق العدالة، فبالإضافة الى ما ذكر أعلاه الذي يعد من انتظارات المواطن/ المرتفق وكذا مساعدي القضاء نذكر ونجمل بعض الأهداف الأساسية :

- أنها لبنة من لبنات دعم وتقوية دولة الحق والقانون وتعمل عن طريق المساهمة في تسريع تدبير وتصريف الاجراءات لما لذلك من دور في بناء عدالة فعالة ؛
- دعم الولوج الى العدالة والقانون (الفصل27 من الدستور) ؛
- نيل ثقة المتقاضي/ المرتفق والمحامي، وكذا المقاولة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وبالتالي تقوية قدرات الاقتصاد الوطني وخلق الثروة وتوفير فرص الشغل؛

أثر المحكمة الرقمية:

- دمقرطة العدالة: بشفافية تتبع مآل القضايا وجداول الجلسات وتعيين القضايا وتتبع العمر والزمن القضائي للملفات بالمحاكم..
- تحسين الولوج الى العدالة: تتبع مآل الملفات عبر الخط و بدون تدخل بشري، وامكانية القيام ببعض الاجراءات عبر الخط في افق القيام بجميع الاجراءات الكترونيا؛
- تحسين جودة الخدمات القضائية: سواء على مستوى المدخلات أو المخرجات وباقي مراحل ومسار الملف القضائي داخل المحكمة أو أثناء مراحلة الطعون؛
- تحسين الانتاجية: بمساعدة الآلة/ الحاسوب للموظف للوصول الى الملفات وتهيئ الارضية للقاضي للبث فيها في أحسن الظروف؛
- المساعدة في اتخاذ القرار: بلوحات قيادة توفر الاحصائيات والمعطيات بشكل دقيق واستخراج مؤشرات تمكن صناع القرار بالادارة من اتخاذ قرارات مبنية على معطيات علمية.

بالإضافة الى مزايا وايجابيات عديدة أخرى لها أثر مهم سواء على البيئة بالاقتصاد في استعمال الاوراق،او تفادي التنقل من والى المحكمة وما من شأن ذلك توفير كلفة التنقل والحد من انبعاث الغازات التي تنجم عن استعمال المركبة للتنقل الى المحكمة.

دعامات المحكمة الرقمية

- **1** - توفير البنية التحتية المعلوماتية

- الشبكة المعلوماتية:

تشكل الشبكة المعلوماتية العصب الحيوي للإدارة الإلكترونية، وتتطلب هندسة دقيقة، ومراقبة مستمرة من طرف مهندس أو تقني مختص مؤهل لذلك، كما تمثل أداة وصل بين محاكم المملكة وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي.

وتساهم الشبكة المعلوماتية في اقتسام المعلومة ونشرها، كما أنها من آليات استخدام التقنية لتحسين وتسهيل توفير المعلومات والخدمات للقضاة والموظفين (INTRANET) وتقديم خدمات للمتقاضين والمواطنين (INTERNET)، و لمساعدي القضاء من محامين، مفوضين قضائيين، خبراء...

- الشبكة الكهربائية

الشبكة الكهربائية التي تهم البنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة، هي الشبكة الكهربائية المموجة le réseau électrique ondulé، والتي تؤمن تيار كهربائي آمن، حيث يصرف للعتاد المعلومياتي قوة طاقية مناسبة، ويميز بينها وبين الشبكة العادية.

- الربط بين المحاكم بالشبكة الافتراضية الخاصة

بهدف الربط بين مختلف محاكم المملكة، وتسهيل التواصل الآمن إلكترونيا بينها عملت وزارة العدل والحريات على توفير خدمة الشبكة الافتراضية الخاصة بها VPN والتي تمكن من:

- التواصل بين مختلف المحاكم وبينها وبين الوزارة؛
- استغلالها في تبادل الوثائق والملفات إلكترونيا؛
- استغلالها في التواصل عبر تقنية السمعي البصر ي للمؤتمرات؛
- الفعالية والسرعة في عمل الإدارة القضائية؛
- استغلال أمثل للمعلومة من خلال لوحات القيادة المركزية لجميع المحاكم.

- الربط بالأنترنت

لم تعد خدمة الأنترنت امتيازا، أو من قبيل الكماليات، بل أصبحت وسيلة هامة سواء للقضاة أو الموظفين، تساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي وتنمية معلوماتهم القانونية والقضائية من خلال الاطلاع على النصوص القانونية عبر مواقع إلكترونية ومتابعة الاجتهاد القضائي من جهة، كما أنها وسيلة لانفتاح المحكمة على محيطها الخارجي من جهة أخرى من خلال التعريف بالمحكمة وتقديم خدمات إلكترونية عبر مواقعها الإلكترونية.

-2- توفير التجهيزات المعلوماتية

* تهيئة قاعة المعلوميات **DataCenter**

قاعة المعلوميات او مركز المعلوميات، من المحاور الأساسية في عملية تحديث ورقمنة الإدارة القضائية، حيث تضم التجهيزات المعلومياتية التي تتوقف عليها عملية التحديث. ونظرا للدور الذي تلعبه هذه القاعة، يتعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحفاظ على جاهزيتها وضمان استمرار الخدمة المعلوماتية على مدار الساعة، وكذا ضمان أمن وسلامة تجهيزاتها.

- حواسيب المكتب و الطابعات

هي وسائل العمل اليومي، واللوجستيك الذي عوض وسائل العمل التقليدي من سجلات و أقلام، ورق النسخ papier carbone، و لحسن تدبير هذا العتاد يتعين توفير ميثاق لتدبير هذه الموارد المعلوماتية وتجديد الحضيرة داخل زمن معقول.

- أجهزة للتواصل السمعي البصري للمؤتمرات **(Viso – conférence)**

تمكن هذه التجهيزات من توفير خدمة التواصل المباشر بين المحاكم، تنظيم المؤتمرات وعقد اجتماعات عن بعد، المناقشة والتداول في القضايا التي تهم القطاع، وكذا استغلالها متى سمحت التشريعات بذلك مستقبلا في تنفيذ الإنابات القضائية (الاستماع إلى الشهود والمصرحين دون حاجة للتنقل إلى المحكمة مكان الإجراءات).

- الأجهزة التفاعلية للخدمة الذاتية بفضاءات الاستقبال **(Borne interactive)**

أجهزة لتقديم خدمة ذاتية للمتقاضي ، وهي من الآليات التي تدعم الشفافية في الاطلاع على الإجراءات وتتبعها بكل حرية.

- **3-** أنظمة وتطبيقات معلوماتية للإدارة القضائية

هي عصب وقطب عمل أجهزة المحكمة الرقمية، هي أساس مكننة الإجراءات بالمحاكم ومكننتها الشاملة،باللاتجسيد المادي (DEMATERIALISATION) للمساطر والإجراءات، وتقديم خدمات عن بعد عبر الخط إلى أقصى حد ممكن، وصولا إلى محكمة رقمية بدون نماذج ورقية مسبقة.

- **4-** ترسانة قانونية وتشريعية

- تضمين قانون المسطرة المدنية ما يعطي القيمة القانونية لمعالجة الإجراءات بشكل إلكتروني ؛
- تضمين قانون المسطرة الجنائية ما يعطي القيمة القانونية لمعالجة الإجراءات بشكل إلكتروني؛
- تضمين مدونة التجارة ما يعطي القيمة القانونية لمعالجة الإجراءات بشكل إلكتروني؛
- تعديل مدونة تحصيل الديون العمومية بما يمكن من استيفاء الغرامات إلكترونيا وكذا أداء بعض الرسوم إلكترونيا؛
- تعديل النصوص القانونية بما يسمح بالاستماع الى السجناء والمصرحين والشهود عبر تقنية النظام السمعي البصري للمؤتمرات.

5- موارد بشرية مؤهلة

يتطلب بناء رقمية، موارد بشرية ذات كفاءة بتخصص متنوع ومساير لمتطلبات المرحلة، ومن هذه التخصصات التي تتوقف عليها المحكمة النموذجية الرقمية:

- القضاة: باعتبار القاضي هو العمود الفقري للعمل القضائي، ولا محكمة بدون قضاة، في المحكمة النموذجية يستعمل القضاة الوسائل التكنولوجية في تدبير العمل القضائي والمعلوميات في إنتاج الأحكام؛
- كتّاب الضبط: مؤهلون بتكوين قانوني وإداري عالي متمكنون من استعمال التقنية المعلوماتية في تدبير وتصريف العمل القضائي اليومي بالمحكمة؛
- مهندس أو تقني متخصص لتتبع وصيانة التجهيزات المعلومياتية والتقنية بالمحكمة؛

6- تفعيل التوقيع الالكتروني:

تفعيل مقتضيات القانون 53.05 المنظم للتبادل الالكتروني بالمغرب، وتجسد هذا التفعيل بتوقيع برتوكول اتفاق يوم 24 نونبر 2015 بين وزارة العدل والحريات وبريد المغرب بوصفها الهيئة المعتمدة لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني حول التوقيع الإلكتروني.

7- اعادة هندسة المحاكم بما يناسب إحداث مكاتب الواجهة

8- أمن البيانات وسلامة المعطيات

9- التبادل الالكتروني للمحكمة مع محيطها

من بين أسس المحكمة الرقمية التبادل الالكتروني مع محيط المحكمة، الامر الذي من شأنه تدعم تشارك المعلومات والتعاون بين الأطراف المتدخلة في صنع العدالة.

ومن شأن التبادل الالكتروني للمحكمة مع محيطها دعم اللاتجسيد المادي للمساطر وتسريع تبادل الإجراءات ودقتها وضبطها.

و للمحامي وهيئة الدفاع دور مهم في عملية التبادل التي باعتبار المحامي شريك القضاء في العدالة.

دور المحامي في إرساء دعائم المحكمة الرقمية

في التجربة المغربية لم يتم بعد تفعيل التبادل الالكتروني بين المحكمة وهيئة الدفاع، وإن تم التنصيص في ميثاق إصلاح منظومة العدالة في التوصية عدد 187 الاجراء 321 على تقديم مقالات ومذكرات المحامين وتبادلها الكترونيا(الملف الالكتروني).

و تمهيدا لتنزيل هذه التوصية تم تطوير مشروع مكتب افتراضي عبره يتواصل المحام بالمحكمة إلكترونيا وهو في طور : تقديم المقالات ومختلف الطلبات، توصل بالاستدعاءات ومختلف الإجراءات إلكترونيا. ومن شأن هذا المشروع أن يساعد مكاتب المحامين على تنظيم الوقت وربحه، بالقيام بالإجراءات القضائية انطلاقا من المكتب، كما سيمكنهم من القيام بالعديد من الإجراءات في محاكم مختلفة في نفس الوقت. كما من شأن المكتب الافتراضي تمكين المحام التحكم والاقتصاد في المصاريف، خاصة المتعلقة بالتنقل، والمصاريف المرتبطة ببعض الإجراءات، البريد المضمون، التبليغ...

وما يتعين القيام به، لانجاح مشروع التبادل الالكتروني للمحكمة مع المحامين:

- توقيع بروتوكول اتفاق بين وزارة العدل والحريات وجمعيات هيئات المحامين حول التبادل الالكتروني؛
- التحسيس بأهمية التبادل الكتروني بالنسبة للمحام ومزاياه، من حيث الكلفة المادية والوقت والتسريع في الاجراءات.
- خلق شبكة افتراضية خاصة بالمحامين تتواصل منصتها مع المنصة المعلوماتية لوزارة العدل والحريات.
- مباشرة المحامين لمسطرة اقتناء شهادة المطابقة الالكترونية (التوقيع الالكتروني) لإعطاء القوة الثبوتية للوثائق المرسلة الكترونيا..

وفي التجارب المقارنة

التجربة الفرنسية:

يستند هذا المشروع في فرنسا على شبكة افتراضية للمحامين Le Réseau privé virtuel des avocats ((RPVA)التي تؤمن التواصل الإلكتروني بين مكتب المحامين وكتابات الضبط مختلف المحاكم. تمكن هذه الشبكة المحام من الاطلاع على ملفاته المدرجة بالجلسة (الملفات الإلكترونية) وكذا التوصل بالإجراءات والتقاضي عن بعد

(تبادل المذكرات)، وفي المجال الزجري، يتواصل المحام مع كتابة النيابة العامة بشأن مسطرة مكلف بمؤازرة أحد أطرافها، إلكترونيا باستغلال شبكة افتراضية تؤمن هذا التواصل[9].

-التجربة الاسبانية

التبادل الالكتروني مع المحامين يتم بواسطة برنامج LEXNET والذي يعد تجربة ناجحة.

-التجربة التركية

تعد التجربة التركية متقدمة مقارنة مع العديد من الدول، حيث حققت إدارتها الإلكترونية مستوى تضاهي به التجربة الأوروبية. وساعد التجربة التركية في تحقيق هذا الطموح تقوية البنية التحتية للإدارة القضائية حيث استطاعت ربط جميع المؤسسات القضائية بشبكة خاصة، ليس فقط المحاكم فيما بينها لكن جميع المؤسسات المرتبطة بها Projet de réseau judiciaire national(PRJN))).

-تجارب بعض الدول العربية

الإمارات العربية المتحدة: على غرار تجارب بعض الدول الأوربية يتم حاليا على مستوى محاكم الإمارات العربية المتحدة التبادل الإلكتروني بين المحامي والمحكمة.

المملكة الأردنية: للمحامي الخيار في الانخراط في شبكة تمكنه من هذه الخدمات.

المملكة العربية السعودية: عممت الخدمة على مستوى المحاكم التي أصبحت بالكامل رقمية، ويتم الاشتغال لتعميم التقنية الرقمية على باقي المحاكم.

---

[9] للمزيد في هذا الشأن أنظر حوار النقيب Gérard Sabater مع مجلة LA SEMAINE JURIDIQUE – ÉDITION GÉNÉRALE N° 8. 20 FÉVRIER 2008 حول موضوع Dématérialisation des procedures:Une révolution culturelle est nécessaire